

This publication was produced with the financial support of the AECID and European Union. Its contents are the sole responsibility of Tafilah Women Charitable Society and do not necessarily reflect the views of the AECID and European Union '

تم إصدار هذا المنشور بدعم مالي من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والاتحاد الأوروبي. محتوياته هي المسؤولية الوحيدة لجمعية الطفيلة الخيرية ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر كل من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والاتحاد الأوروبي.

أعدت هذه الدراسة من قبل مركز الطلة للتدريب والاستشارات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	فهرس المحتويات
4	فهرس الجداول
5	فهرس الملاحق
6	ملخص الدراسة باللغة العربية
الفصل الأول: خلفية الدراسة	
8	المقدمة
9	اهداف الدراسة
9	أهمية الدراس
9	مشكلة الدراسة
10	أسئلة الدراسة
10	فرضيات الدراسة
10	مصطلحات الدراسة
11	حدود الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
12	أولاً: الإطار النظري
14	ثانياً: الدراسات السابقة
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
17	منهجية الدراسة
17	مجتمع الدراسة وعينتها
17	أداة الدراسة
18	إجراءات الدراسة
18	متغيرات الدراسة
19	المعالجة الاحصائية
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
20	أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

الصفحة	الموضوع
23	ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
	الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات
29	أولاً: مناقشة نتائج الدراسة
32	ثانياً: التوصيات
33	المراجع العربية
33	المراجع الاجنبية
34	الملاحق

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
17	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية	1
20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات اداة الاستبيان	2
23	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	3
24	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغير المهنة	4
24	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغير العمر	5
25	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	6
25	تحليل التباين المتعدد لدلالة الفروق في متوسطات المرونة النفسية تبعاً للمتغيرات الديمغرافية للدراسة	7

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
35	أداة الدراسة بصورتها النهائية	1
	Abstract, Study Population and sample of the Study & Discussion of the Study Results and Recommendations	2

المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الطفيلة ناخبة ومرشحة " واقع وتحديات "

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الطفيلة ناخبة ومرشحة في ضوء الواقع والتحديات، وتكونت عينة الدراسة من (25) سيدة منتخبة وتعمل في الحكم المحلي تم اختيارهن بالطريقة القصدية للإجابة على أداة الدراسة من وجهة نظر المرأة المرشحة، و (1000) سيدة من سيدات مجتمع الطفيلة تم اختيارهن بالطريقة العشوائية ممن ينطبق عليهن السن القانوني للمشاركة في العمل السياسية ليجن على أداة الدراسة من وجهة نظر المرأة الناخبة، وطبق عليهن اداة الاستبيان المكونة من (38) فقرة، بعد التأكد من صدقها وثباتها، وقد أظهرت النتائج أن متوسط الدرجة الكلية لإجابات أفراد عينة الدراسة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات) على كافة فقرات الاستبيان جاءت متوسطة بمتوسط حسابي (2.88)، وكذلك كان متوسط الدرجة الكلية لإجابات أفراد عينة الدراسة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي) على كافة فقرات الاستبيان (3.12) وبدرجة متوسطة.

بينما جاءت الفقرة (2) التي تشير الى " تدعم عشيرتي المرشح الرجل مما يجعلني أخشى خوض هذه التجربة " الاعلى متوسطاً بين الفقرات، اما اقل الفقرات متوسطاً فهي الفقرة (33) التي تنص على " اتمتع بالشعبية الاجتماعية مما يعد حافز لي لخوض تجربة العمل السياسي". من وجهة نظر عينة الدراسة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات).

فيما احتلت الفقرة (12) والتي تنص على " لا يعي المجتمع من ناحية وصناع القرار من ناحية أخرى أهمية مشاركتي السياسية" الاعلى متوسطاً بين الفقرات، اما اقل الفقرات متوسطاً فهي الفقرة (28) والتي تشير الى " تنافس أكثر من مرشحة على مستوى العشيرة الواحدة يجد من فرصتي في المشاركة". من وجهة نظر عينة الدراسة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي).

كما اثبتت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة في العمل السياسي من وجهة نظر العينة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات) تعزى لمتغيرات الدراسة وعلى النحو الآتي: (متغير الحالة الاجتماعية ولصالح الأمهات، متغير المهنة ولصالح العاملة، متغير المؤهل العلمي الدراسات العليا) في حين لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير العمر.

ووجدت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة في العمل السياسي من وجهة نظر العينة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي) تعزى لمتغيرات الدراسة وعلى النحو الآتي: (متغير الحالة الاجتماعية ولصالح العزباء، متغير المهنة ولصالح غير العاملة، متغير العمر ولصالح العمر " 40-59، متغير المؤهل العلمي ولصالح الدراسات العليا).

وتوصي الدراسة بتوجيه المنظمات بالمجتمع المدني وبالأخص النسائية منها لتصميم برامج ارشادية وورش تدريبية من شأنها رفع مستوى الوعي السياسي للمرأة في محافظة الطفيلة كناخبة وأهمية مشاركتها الفاعلة و تأهيل وتدريب العاملات في العمل

السياسي (الحكم المحلي) على القوانين والانظمة الناظمة لطبيعة عملهن وتوعيتهن بالقوانين الناظمة للعمل السياسي، كما توصي الدراسة بإعادة النظر في البند رقم (3) من المادة رقم (18) من قانون البلديات والتي تتضمن المؤهلات التي يجب توفرها فيمن يرغب بالترشح كرئيس او عضو في الحكم المحلي " أن لا يكون موظفا او مستخدما في اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة او بلدية ما لم يقدم استقالته قبل شهر من بدء موعد الترشيح، كما يتوجب على محامي البلدية انهاء عقده معها خلال هذه المدة." واستبدال الاستقالة بإجازة من دون راتب لحين انتهاء المشاركة في العمل السياسي.

وتوجيه المختصين والباحثين لإجراء دراسة ميدانية تهدف الى قياس درجة فعالية التعاملات في العمل السياسي (الحكم المحلي) في اتخاذ القرارات والتأثير المجتمعي الفاعل، بالإضافة الى دعوة المنظمات والجهات المعنية لتصميم ورش تدريبية من شأنها دمج سيدات المجتمع في العمل الاجتماعي والتطوعي لتوعيتهن بأهمية العمل المجتمعي لما للخبرة الاجتماعية من أثر واضح على استقلالية المرأة في حوض العمل السياسي.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، استقلالية مشاركة المرأة في العمل السياسي.

الفصل الأول / خلفية الدراسة

المقدمة

لم يعد الحديث حول مشاركة المرأة في العمل السياسي موضوعاً جديلاً يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة فقط بل أصبح ضرورة ملحة يجب أن تتعامل معها مختلف المؤسسات الحكومية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى الرغم من مشاركة المرأة الاردنية في العمل السياسي، إلا إنه لا يزال هناك العديد من الصعوبات والتحديات الى تحول دون تفعيل مشاركتها في العمل السياسي بفعالية حقيقية تكفل لها الحصول على حقها بالمشاركة الفاعلة في العمل السياسي.

والمرأة في محافظة الطفيلة ليست بمنأى من هذا الواقع الذي تعيشه المرأة في الأردن، حيث نجدها مشاركة في العمل السياسي وما زالت حتى يومنا هذا تشارك بل وتمارس دورها السياسي بالرغم من التحديات وندرة الفرص.

وللمرأة وفقاً للدستور الاردني الحق في المشاركة في العمل السياسي إذ يخاطب الدستور المواطن الأردني بغض النظر عن جنسه اي جميع المواطنين من الذكور والاناث، ايماناً بأن المرأة تشكل نصف المجتمع وتتساوى بالحقوق والواجبات امام الدستور الاردني.

وتجسيداُ للدستور الاردني على أرض الواقع تشغل المرأة الاردنية اليوم على وجه العموم والمرأة في محافظة الطفيلة على وجه الخصوص المناصب السياسية العامة في كافة المناح السياسية في الاردن، وعند الحديث عن اقبال المرأة الاردنية على المشاركة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة فإنها لا تختلف من الناحية الكمية عن الرجل ولكن الشيء المختلف يكمن في استقلالية المرأة في قرار مشاركتها في العمل السياسي كناخبة ومرشحة ولا سيما في اختيارها كناخبة للمرشح الذي تراه انه أكثر كفاءة لتمثيلها في العمل السياسي إذ ان قرار مشاركة المرأة كناخبة لم يتم بمعزل عن تأثير الرجل ويعود ذلك لان الرجل لازال يتمتع بسلطة على المرأة ويؤثر على قرارها بالمشاركة في العمل السياسي بشقيه كناخبة ومرشحة.

وعد التطرق للكوتا كفرصة تساهم في مشاركة المرأة في العمل السياسي نجد ان الكوتا وسيلة للتغلب على فجوة التصويت بين الرجل والمرأة كما تشكل أداة سريعة وفعالة للتعامل مع مشكلة نقص تمثيل المرأة في العمل السياسي. كما انها تمنح المرأة جانب من حقوقها.

وتساهم الكوتا النسائية في تعزيز وتفعيل دور المرأة في المجتمع بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص وتساعد على خلق وإعداد كوادر نسائية متميزة في مجال العمل السياسي، كما انها تعمل على إزالة الحواجز بين الرجل والمرأة، كما ان تطبيق الكوتا لا يؤدي إلى التمييز بين الرجل والمرأة بل يسهل منح المرأة جزء من حقوقها، لتمارس العمل السياسي كناخبة ومرشحة دون تمييز.

وفي ضوء كل ما سبق يبقى التساؤل ما درجة مشاركة المرأة الاردنية على وجه العموم والمرأة في محافظة الطفيلة على وجه الخصوص في العمل السياسي كناخبة ومرشحة مشاركة فاعلة في ضوء التحديات التي تواجهها والفرص الممنوحة لها بموجب الدستور الاردني والمتغيرات الديمغرافية للمجتمع المحيط بها؟

أهداف الدراسة

الهدف العام: التعرف على درجة مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة.

الاهداف الفرعية وتتمثل في التعرف على:

- درجة وعي المرأة (في محافظة الطفيلة) بأهمية مشاركتها بالعمل السياسي كناخبة ومرشحة.
- التحديات التي تواجه انخراط المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي.
- الفرص التي تساهم في انخراط المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها، الذي يركز على التعرف على واقع مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة بالإضافة الى التعرف على كل من الفرص التي تساهم، والتحديات التي تعيق مشاركة المرأة في العمل السياسي، وتأمل الجهة الباحثة أن تساعد نتائج الدراسة الباحثين والمختصين بالتعرف على واقع مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة في العمل السياسي. كما تأمل ان تساعد نتائج الدراسة المرأة الناخبة والمرشحة بالتعرف على تحديات وفرص مشاركتها في العمل السياسي من جهة وأهمية مشاركتها من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

تشغل المرأة في محافظة الطفيلة المناصب السياسية العامة في كافة المناح السياسية في الاردن، ولديها اقبال على المشاركة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة إذ تقدر نسبة السيدات اللواتي ينطبق عليهن السن القانوني للمشاركة في العمل السياسي في محافظة الطفيلة (48%) من مجتمع الطفيلة (ذكوراً واناث) حسب احصاءات دائرة الاحصاءات العامة / وزارة التخطيط للعام (2020/2019) ولا تختلف نسبة مشاركة النساء في العمل السياسي من الناحية الكمية عن الرجل حيث بلغت نسبة مشاركة السيدات المشاركات في العمل السياسي كناخبات لعام 2017 (61%) وبواقع (31.018) سيدة مقارنة مع (39%) اي بواقع (23.137) رجل، بينما تختلف وبشكل واضح من الناحية النوعية والتي تكمن في استقلالية المرأة كناخبة ومرشحة للمشاركة في العمل السياسي في ضوء التحديات والفرص لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على التحديات التي تحد من استقلالية المرأة الناخبة في المشاركة بالعمل السياسي من جهة والمرأة المرشحة من جهة أخرى في ضوء التحديات والفرص من خلال دراسة " المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الطفيلة ناخبة ومرشحة " واقع وتحديات".

اسئلة الدراسة

أجريت هذه الدراسة بهدف الوقوف على درجة مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة ومعرفة التحديات والفرص لمشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي تبعاً لمتغيرات الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة في ضوء واقع وتحديات؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغيرات الدراسة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الصفريّة الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية الصفريّة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المهنة.

الفرضية الصفريّة الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الصفريّة الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مصطلحات الدراسة

المشاركة السياسية: عملية اجتماعية سياسية تلعب من خلالها المرأة دوراً رئيسياً في الحياة السياسية لمجتمعها، بحيث تكون لها فرصة التفاعل في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع من خلال الترشح والانتخاب للمناصب السياسية " الحكم المحلي".

استقلالية مشاركة المرأة في العمل السياسي: مشاركة المرأة في العمل السياسي الذي كفله الدستور الأردني بفعالية، انطلاقاً من وعيها بالعمل السياسي وأهمية مشاركتها وأثر مشاركتها على المجتمع، من خلال ممارسة حق الانتخاب والترشح، والمضي قدماً جنباً إلى جنب مع الرجل للارتقاء بالمجتمع والأجيال القادمة لتكون اللبنة الأساسية في النهوض بعجلة الحياة السياسية في الأردن.

حدود الدراسة

الحد الزمني: طبقت الدراسة خلال العام 2021/2020

الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على المرأة في محافظة الطفيلة (ناخبة ومرشحة).

الحد الموضوعي: تتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة بدرجة تمتع أداة الدراسة بالخصائص السيكومترية ودقة استجابة افراد عينة الدراسة على فقرات اداتي دراسة المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الطفيلة ناخبة ومرشحة " واقع وتحديات".

الفصل الثاني / الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل مراجعة للأدب النظري، وعرضاً للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، وقد تم تقسيم الفصل إلى قسمين، حيث يتضمن القسم الأول عرضاً للأدب المتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة في محافظة الطفيلة كناخبة ومرشحة " واقع وتحديات"، والقسم الثاني يعرض الدراسات الوطنية (في الاردن) الحديثة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أولاً: الإطار النظري

تعد المشاركة في العمل السياسي نشاط يهدف إلى مساهمة تفعيل دور المواطن في وضع الاسس التي يقوم عليها العمل السياسي بقصد التأثير في عملية صنع القرارات الحكومية بكافة أشكالها ومراقبة القرارات وتقومها بعد صدورها وفقاً للدستور والقانون.

وتختلف أشكال المشاركة السياسية للمواطن وفقاً لاختلاف الأنظمة السياسية، حيث تتوقف على طبيعة العمل السياسي وتتخذ أشكالها وفقاً لنمطه، بحيث يتضمن كل شكل الأدوار التي يؤديها الأفراد داخله، كالمواطن الناخب الذي يكمن دوره في الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والمواطن المرشح الذي يكمن دوره بخوض تجربة العمل السياسي (الانتخابات) حيث تنتظم العلاقة بينهم على أساس الترتيب الهرمي في شغل الأدوار، فهي علاقة تنظيمية تتحدد وفقاً لشكل المشاركة ومداهما، أي الدور الذي يقوم به المشارك (Akande, 2007).

وقد وضع الدستور في الاردن نصوص دستورية واضحة لا لبس فيها ولا غموض تناولت مختلف الجوانب التي تخص المواطن الأردني وحددت الحقوق والواجبات والحريات العامة والسلطات الدستورية في الاردن واختصاصات وواجبات كل سلطة مؤكدة على كل ما يحقق مصلحة المواطن في كافة مناحي الحياة ولا سيما تنمية الحياة السياسية من خلال ضمان الحقوق المدنية والدستورية والواجبات والحريات العامة وكفل الحرية الشخصية وحماتها لكلا الجنسين، بهدف وضع معالم واضحة للمشاركة في العملية السياسية باعتبار انها الطريق الاساسي لأحداث التطور النوعي في فكر المجتمع وسلوكه السياسي بحيث ينتظم هذا عبر مؤسسات مقننة شرعية تصبح كلها أطراف مشاركة في العملية السياسية التي تدرج من الأدنى الى الأعلى عبر انتخابات تقوم على اسس موضوعية قانونية منضبطة بحيث يعكس القرار السياسي الذي يصدر في نهاية الامر الارادة الشعبية الاجتماعية في القواعد الدنيا.

ويعد الحكم المحلي شكل من اشكال العمل السياسي وحق لكل مواطن أردني الترشح للحكم المحلي رجلاً كان ام امرأة ممن تنطبق عليه التعليمات الخاصة بالترشيح وفق المجالس المنتخبة من قبل كل مواطن أردني رجلاً كان ام أنثى تنطبق عليه شروط الانتخاب وفق احكام القانون.

مشاركة المرأة الاردنية في العمل السياسي " الحكم المحلي ":

نص الدستور الاردني على ان الاردنيين امام الدستور متساوون بدون تمييز للعرق او الجنس او الدين وكذلك نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على حق كل فرد في المشاركة في الحياة السياسية وتمكين المرأة من اداء دورها باعتبارها نصف المجتمع، وبالرغم من عزوف المرأة الاردنية عن المشاركة في العمل السياسي (الحكم المحلي) بعدما منحها قانون البلديات المعدل رقم 22 لسنة 1982 حق الانتخاب والترشح في انتخابات البلدية الا ان مشاركة المرأة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة (الحكم المحلي) بدأت منذ عام 1995 متمثلة بالمشاركة في اللجان المشكلة من قبل الحكومة لإعداد انتخابات البلدية، لتزيد من فرصة مشاركتها كناخبة ومرشحة في انتخابات البلدية لعام 1999 لتحقيق نسبة (10%) من الاعضاء المنتخبين والمعينين في الدورة التي تليها في عام 2003، وبسبب انخفاض نسبة مشاركة النساء في العمل السياسي كمرشحات ورؤية القانون ان المرأة الاردنية تمثل نصف المجتمع، إذ قرر قانون الانتخابات البلدية منح المرأة (20%) من مجموع مقاعد الحكم المحلي اضافة الى الترشح ضمن التنافس خارج (20%) المقررة لترفع نسبة مشاركة المرأة في العمل السياسي كمرشحة في الحكم المحلي (رئيس وعضو) بشكل ملحوظ في عام 2007 متمسكة بفرصة الكوتا النسائية للمشاركة في العمل السياسي والوصول الى مواقع صنع القرار والمشاركة في صياغة القوانين التي من شأنها تنمية المجتمع الذي باتت هي نصفه (ابو رمان، 2007).

ونظراً لتزايد مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الدول الغربية بالمقارنة مع دول العالم الثالث والتزاماً من الاردن بالمصادقة على الوثائق الدولية الرئيسية التي تكفل المساواة بين الرجل والمرأة وتلغي اي شكل من اشكال التمييز بين الرجل والمرأة جاء التعديل على قانون البلديات لعام 2011 لتصبح نسبة الكوتا النسائية (25%) لترفع من نسبة مشاركة المرأة في العمل السياسي (الحكم المحلي) كرئيس وعضو الى (33%) وتعد هذه النسبة متوافقة مع النسب التي اكدت عليها المواثيق الدولية وصولاً الى نسبة مشاركة تكاد تصل الضعف (الهيئة المستقلة للانتخاب).

وكان من الجدير بالرجل ارتفاع النسبة الكمية لمشاركة المرأة في العمل السياسي (الحكم المحلي) كناخبة في كافة محافظات المملكة (الاردن) ولا سيما في محافظة الطفيلة حيث شكلت نسبة النساء المنتخبات في المجلس المحلي لعام 2017 إذ بلغت (54%) وبواقع (25) سيدة مقابل (46%) وبواقع (21) من الذكور مقارنة مع عام 2013 اذ بلغت نسبة المنتخبات (32%) وبواقع (17) سيدة مقابل (68%) وبواقع (53) من الذكور بالتزامن مع ارتفاع ملحوظ لنسبة مشاركة سيدات محافظة الطفيلة كناخبات حيث بلغت نسبة مشاركة سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات (61%) وبواقع (31.011) سيدة مقارنة مع (49%) وبواقع (23.137) من الذكور، و يتزامن مع ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الكمية في العمل السياسي ضعف في استقلالية مشاركتها حيث ترتبط مشاركة المرأة في الحياة السياسية

كناخبة بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور (الهئية المستقلة للانتخاب).

ثانياً: الدراسات السابقة

تمت عملية مسح أولي لموضوع الدراسة الحالية، والتي اقتصرت بدراسة المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الطفيلة كناخبة ومرشحة " واقع وتحديات"، وتم عرض الدراسات اعتماداً على تسلسلها الزمني.

دراسة اجراها مركز المعلومات والبحوث/ مؤسسة الملك حسين (2019) هدفت الى تعزيز المشاركة المدنية للسيدات في محافظة الطفيلة من خلال ايجاد قاعدة شعبة من النساء الفاعلات والقادرات على الدفاع عن احتياجات المرأة ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث أداة الاستبيان لاستهداف عينة قصدية بلغت (311) سيدة يعملن في منظمات المجتمع المحلي، ومجموعات التركيز والمقابلات لناشطات في حقوق المرأة والمنتخبات في الحكم المحلي، وتوصلت نتائج الدراسة المتعلقة بتمكين السيدات في العمل السياسي والمشاركة الفاعلة بأن هنالك ضعف في التواصل بين منظمات المجتمع المدني والعاملات في الحكم المحلي وافتقار السيدات العاملات في الحكم المحلي الى التدريب بكافة اشكاله. وأوصت الدراسة بتعزيز التواصل بين منظمات المجتمع المدني والحكم المحلي، وتقديم التدريب الكافي للمرأة في هذه المجالس.

وفي دراسة الرواشدة & العرب (2016) التي هدفت إلى الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثين أداة الاستبيان التي وزعت استمارة على عينة قصدية بلغ حجمها (80) امرأة ريادية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تبعاً للمتغيرات الاجتماعية ومعوقات المشاركة باستثناء متغير العمر، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على توعية المجتمع لتغيير معتقداته حول مشاركة المرأة في العمل السياسي. والعمل على تحسين وضعها الاقتصادي.

في حين أعد مركز الثريا للدراسات(2016) دراسة هدفت لمعرفة واقع تمثيل ومشاركة المرأة في المجالس المحلية في البادية الأردنية أظهرت نتائج الدراسة ان نسبة مشاركة المرأة في المجلس البلدي بلغت (34%) بعدد (106) أعضاء من النساء مقارنة مع (66%) للذكور بعدد (207) وتمثل هذه النسبة ما يقارب الثلث وهي اعلى من النسبة التي حددها قانون الانتخاب للمقاعد النسائية والبالغ (25%) بالإضافة الى فوز (13) سيدة من غير الكوتا وتعد الدراسة احدي أنشطة المشروع (خلق بيئة اجتماعية ومؤسسية داعمة لمشاركة المرأة في الديمقراطية المحلية في مجتمع البادية الاردنية).

وفي دراسة مماثلة أجرتها الخروف & النابلسي (2011) حول واقع المرأة الأردنية واحتياجاتها في المجالس البلدية استهدفت الدراسة التعرف على أوضاع النساء العضوات في المجالس البلدية في الأردن، وتعرف احتياجات النساء العضوات في تلك المجالس. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، واشتمل مجتمع الدراسة على جميع النساء العضوات في المجالس البلدية في الأقاليم الثلاثة وهن اللواتي التحقن بالمجالس عام 2007 وكان عددهن 208 وطبقت الاستمارة على عينة بواقع (144) سيدة بنسبة (2.69%) من مجموع العضوات في جميع أنحاء المملكة، وقد مثلن (73) بلدية من بلديات في المملكة. كما تم استخدام أسلوب المجموعات البؤرية لجمع المعلومات الخاصة بواقع العضوات في المجالس البلدية.

وكان من أهم نتائج الدراسة، في مجال واقع المرأة العضوة في المجالس البلدية، أن أبرز ما يميزن به (نقاط القوة) أنهن من تخصصات متنوعة ذات مستوى تعليمي عال، إضافة إلى أن بعضهن يتمتعن بخبرات سابقة في مجال العمل التطوعي، ويتمتعن بالقدرة على التواصل مع أعضاء المجلس البلدي والمجتمع المحلي، والرغبة في العطاء وتحمل المسؤولية، والتعاون لخدمة المجتمع. بينما كان من أبرز نقاط الضعف قلة خبرتهن في القضايا السياسية والقوانين ذات العلاقة، وتهميش بعض الرؤساء والأعضاء لدور المرأة في المجلس، وضعف الوضع المادي الذي يعيق القيام بعملهن في الوقت المناسب، وتمثلت الفرص المتاحة لديهن بوجود نظام الكوتا، والثقل العشائري، والاستفادة من الخبرات السابقة للمرأة العضو في المجلس، والعلاقات الاجتماعية الجيدة مع المجتمع المحلي، أما بالنسبة للتحديات التي تواجههن، فكان من أبرزها عدم وجود مقر للعضوات مما يعيق اجتماعهن بصورة مستمرة، مسؤوليات المرأة الكثيرة، نظام الصوت الواحد، المحسوبيات، وضعف مشاركة المرأة في اللجان المختلفة المتمثل بعدم قناعة بعض رؤساء وأعضاء المجالس البلدية بدور المرأة، وفيما يتعلق باحتياجاتهن المختلفة، ففي مجال الاحتياجات من المهارات الإدارية والفنية، شكلت احتياجات التدريب على إدارة وعمل الفريق، وإدارة التغيير، وإدارة العلاقات مع المتعاملين أعلى ثلاث نسب. بينما كانت أعلى ثلاث نسب في مجال الاحتياجات من المهارات الشخصية هي: مهارات استخدام الحاسوب والانترنت، مهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات التعامل مع الآخرين؛ وأخيراً شكلت أعلى نسب من الاحتياجات من المعرفة التشريعية في مجال التعرف على الدستور الأردني، ونظام العطاءات الرسمية، ومهام لجان المجلس البلدي. وأوصت الدراسة بالعمل على رفع كفاءة عضوات المجالس البلدية في المعارف والخبرات والكفايات ذات العلاقة بعملهن في المجالس البلدية. وتعزيز دور العضوات في مجالس البلدية السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري، ومساعدتهن على اتخاذ القرارات الرشيدة بناء على المعلومات والخبرات المكتسبة. إضافة إلى تعزيز دور عضوات المجالس البلدية في اللجان المختلفة.

بينما أجرى العزام & الكاتبي والخروف (2011) دراسة استطلاعية هدفت للكشف عن مستوى الوعي السياسي للمرأة الريفية وواقع مشاركتها السياسية، وتبيان العلاقة بين متغيري الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية. وتم اختيار (325) امرأة من ذوات الأعمار (18 سنة فما فوق)، في خمس مناطق ريفية شاملة لأقاليم الأردن الثلاثة. وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها ضعف مستوى الوعي السياسي ومستوى المشاركة السياسية لدى المرأة الريفية. وتماشياً مع أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وجاءت نتائج الدراسة بعد التحليل والاستقراء

مؤكدة لصحة فرضيات الدراسة، وبناء عليها قدمت الدراسة عددا من التوصيات اهمها: ضرورة الاهتمام بالمرأة الريفية على مستوى المؤسسات الرسمية، ودعم هذه المؤسسات للنشاطات المحلية للمرأة الريفية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية وخاصة المرئية والمسموعة منها في تبني برامج توعوية وتثقيفية بهدف تعزيز الثقافة المدنية والسياسية لدى المرأة الريفية، وذلك لضمان الارتقاء بالمرأة الريفية والنهوض بها.

وفي دراسة أخرى قامت بها طهوب (2003) بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات"، وكان من أهم أهداف الدراسة المتعلقة بموضوع البحث الحالي التعرف على الصعوبات والعوامل المؤثرة في المشاركة السياسية في هذا العقد المتضمن لأهم المراحل الانتخابية التي يمر بها الأردن، حيث تشارك من خلالها المرأة الأردنية لأول مرة كناخبة ومرشحة معا، ممارسة لحقوقها السياسية جنبا إلى جنب مع الرجل. اعتمدت الباحثة المنهج التاريخي بهدف تفسير الأحداث التاريخية بدلالة المواقف والأفراد والثقافة للفترة التاريخية التي سبقت عهد الديمقراطية للاستدلال إلى نتائج يمكن أن يكون لها تأثيرها على حاضرها من خلال عرضها، وسرد الأحداث المهمة لتلك الفترة، إضافة إلى المنهج الوصفي لتحديد ووصف الحقائق المتعلقة بالموقف الراهن بدلالة الحقائق المتوفرة. وخرجت الدراسة بنتائج أهمها، بروز عامل الثقافة المجتمعية الأردنية الذي يتركز في السلطة الذكورية، والفئوية، والعشائرية، والموروث الثقافي الذي يحدد الأدوار الجنسانية بسبب التنشئة، وهيمنة الرجل في ظل قوة الصوت العشائري الذي يهشم المرأة ويحرمها من فرصة نجاح وصولها إلى البرلمان.

الفصل الثالث / الطريقة والإجراءات

تضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، كما تم وصف أداة الدراسة وإجراءات تطبيقها، وكذلك وصفاً للمعالجات الإحصائية التي تم اتباعها للإجابة عن أسئلة الدراسة.

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج المسحي الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع سيدات محافظة الطفيلة الذي ينطبق عليهن السن القانوني للمشاركة في العمل السياسي وتكونت عينة الدراسة من عينة قصدية استهدفت (25) سيدة منتخبات ويعملن في الحكم المحلي للإجابة على أداة الدراسة من وجهة نظر المرأة المنتخبة، وعينة عشوائية استهدفت (1000) سيدة من سيدات مجتمع الطفيلة ممن ينطبق عليهن السن القانوني للمشاركة في العمل السياسية ليحجن على أداة الدراسة من وجهة نظر المرأة الناخبة. ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية

المؤهل العلمي				العمر				المهنة		الحالة الاجتماعية				المتغيرات الديمغرافية
دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم متوسط	ثانوية عامة فما دون	60 فما فوق	40-59	29-39	18-28	غير عاملة	عاملة	أرملة	مطلقة	متزوجة	عزباء	
1	4	4	16	1	15	8	1	19	6	1	4	15	5	العينة القصدية
124	386	137	353	110	244	293	353	457	543	148	118	331	403	العينة العشوائية

أداة الدراسة

قامت الجهة الباحثة بتطوير أداة الدراسة من خلال الاطلاع على الأدب النظري ومراجعة الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة (مشاركة المرأة في العمل السياسي) وتكونت أداة الدراسة (الاستبيان) بصورته الأولية من (37) فقرة، وبعد

عرض الاداة على قسم التحكيم في مركز أريام الأردني للبحوث والدراسات تكونت أداة الدراسة (الاستبيان) بصورتها النهائية من (38) فقرة. وقد استخدم تدرج ليكرت الخماسي (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً) في تدرج اداة الاستبيان. والملحق (1) يبين أداة الدراسة بصورتها النهائية وتم التحقق من صدقها وثباتها كما يلي:

تم التأكد من صدق اداة الاستبيان بعرضها على قسم التحكيم في مركز أريام الاردني للبحوث والدراسات، وتم الأخذ برأيهم واقتراحاتهم، وتم الإبقاء على الفقرات التي اتفق عليها ما يزيد على 80% من المحكمين كما تم التحقق من ثبات أداة الاستبيان من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية خارج عينة الدراسة عددها (50) وباستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا، وبلغت درجة الثبات لأداة الاستبيان (0.89) وتعد هذه القيمة مقبولة لأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب النظري لموضوع الدراسة (مشاركة المرأة في العمل السياسي) تم تطوير أداة الدراسة (الاستبيان)، ومن ثم تم التحقق من الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) لأداة الدراسة وتطبيق الأداة على عينة الدراسة ومن ثم تم جمع البيانات.

تم تفرغ البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS للإجابة عن أسئلة الدراسة، وقد تم تقدير الدرجات على الفقرات (دائماً=5، غالباً=4، أحياناً=3، نادراً=2، أبداً=1) مع عكس هذا التدرج للفقرات السلبية.

استخدام المعيار الآتي في الحكم على درجة الفقرات:

- إذا كان الوسط الحسابي للفقرة أقل من أو يساوي 2.33 تكون درجة الفقرة منخفضة.
 - إذا كان الوسط الحسابي محصور بين (2.34-3.6) تكون درجة الفقرة متوسطة.
 - إذا كان الوسط الحسابي محصور بين (3.76-5) تكون درجة الفقرة مرتفعة.
- وقد تم وضع هذا المعيار حسب المعادلة الآتية: القيمة العليا لبدائل الإجابة في أداة الدراسة بالكلمات، القيمة الدنيا لبدائل الإجابة في أداة الدراسة مقسومة على عدد المستويات الثلاثة: (مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة) أي: $(5-1) \div 3 = 1.33$ وهذه القيمة تساوي طول الفئة بين المستويات الثلاثة: (مرتفعة ومتوسطة، ومنخفضة). ومن ثم تم استخراج النتائج ومناقشتها وكتابة التوصيات.

متغيرات الدراسة

1. الحالة الاجتماعية: (عزباء، متزوجة، مطلقة، أرملة).
2. المهنة: (عاملة، غير عاملة).
3. العمر: (18-28، 29-39، 40-59، 60 فما فوق).
4. المؤهل العلمي: (ثانوية عامة فما دون، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا).

المعالجات الإحصائية

للإجابة عن تساؤل الدراسة الأول (ما درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة في ضوء واقع وتحديات؟) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

للإجابة عن تساؤل الدراسة الثانية (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغيرات الدراسة) واختبار فرضيات الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين المتعدد.

الفصل الرابع / نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة التعرف على درجة مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة، ومعرفة الفروق في مستوى استقلالية مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة والتي تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة. وبعد أن تمت جميع إجراءات الدراسة سواء المتعلقة بالأداة أو التطبيق، تمت عملية تبويب البيانات وتحليلها وصولاً للنتائج وتفسيرها على النحو الآتي:

جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الأسئلة الآتية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول: ما درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة في ضوء واقع وتحديات؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لكل فقرة من فقرات اداة الاستبيان وللدرجة الكلية، والجدول (2) يبين هذه النتائج.

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات اداة الاستبيان

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإجابات أفراد عينة الدراسة القصدية على فقرات اداة الاستبيان				المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لإجابات أفراد عينة الدراسة العشوائية على فقرات اداة الاستبيان			
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	رقم الفقرة	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	رقم الفقرة
مرتفعة	1.01	4.18	12	مرتفعة	1.8	4.9	2
مرتفعة	0.99	4.18	17	مرتفعة	1.85	4.89	9
مرتفعة	0.87	4.02	5	مرتفعة	0.39	3.90	13
مرتفعة	1.0	4.01	37	مرتفعة	1.47	3.84	25
مرتفعة	1.32	3.90	21	مرتفعة	0.5	3.80	6
مرتفعة	1.35	3.68	23	مرتفعة	0.2	3.70	23
متوسطة	1.43	3.63	1	مرتفعة	0.3	3.70	8
متوسطة	1.50	3.52	35	متوسطة	0.74	3.63	1

متوسطة	1.47	3.51	34	متوسطة	0.23	3.50	28
متوسطة	1.47	3.45	9	متوسطة	0.16	3.50	16
متوسطة	1.05	3.44	18	متوسطة	0.41	3.46	36
متوسطة	1.29	3.43	20	متوسطة	0.22	3.25	21
متوسطة	1.50	3.41	26	متوسطة	0.15	3.10	38
متوسطة	2.32	3.40	15	متوسطة	0.41	3.06	20
متوسطة	1.42	3.31	33	متوسطة	0.13	3.00	30
متوسطة	1.50	3.30	32	متوسطة	1.0	3.00	17
متوسطة	1.37	3.29	25	متوسطة	1.08	2.98	4
متوسطة	1.28	3.13	22	متوسطة	0.35	2.92	12
متوسطة	1.52	3.11	11	متوسطة	0.35	2.91	3
متوسطة	1.42	3.09	10	متوسطة	0.21	2.80	34
متوسطة	1.57	3.07	6	متوسطة	0.4	2.80	14
متوسطة	1.40	3.05	7	متوسطة	0.2	2.70	26
متوسطة	1.01	3.01	37	متوسطة	0.16	2.66	19
متوسطة	1.45	2.80	3	متوسطة	0.32	2.50	5
متوسطة	1.41	2.79	2	متوسطة	0.13	2.50	29
متوسطة	1.55	2.77	4	متوسطة	0.11	2.50	31
متوسطة	1.45	2.75	8	متوسطة	0.57	2.48	10
متوسطة	1.92	2.74	13	متوسطة	0.37	2.47	18
متوسطة	1.41	2.71	14	متوسطة	0.49	2.41	11
متوسطة	1.03	2.69	16	منخفضة	0.14	2.33	38
متوسطة	1.30	2.63	19	منخفضة	0.20	2.30	35
متوسطة	1.41	2.61	24	منخفضة	0.26	2.27	15
متوسطة	1.45	2.60	28	منخفضة	0.30	2.20	24
متوسطة	1.37	2.59	29	منخفضة	0.10	2.00	7
متوسطة	1.40	2.58	30	منخفضة	0.32	1.90	22
متوسطة	1.33	2.54	31	منخفضة	0.17	1.88	27
منخفضة	1.27	1.91	38	منخفضة	0.10	1.5	32
منخفضة	0.91	1.82	27	منخفضة	0.78	1.33	33
متوسطة	متوسط الدرجة الكلية 3.12			متوسطة	متوسط الدرجة الكلية 2.88		

يبين الجدول (2) أن متوسط الدرجة الكلية لإجابات أفراد عينة الدراسة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات) على كافة فقرات الاستبيان جاءت متوسطة بمتوسط حسابي (2.88)، وكذلك كان متوسط الدرجة الكلية لإجابات أفراد عينة الدراسة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي) على كافة فقرات الاستبيان (3.12) وبدرجة متوسطة، أي أن كافة عينة الدراسة من سيدات مجتمع الطفيلة والعاملات في الحكم المحلي يتفقن أن هنالك ضعف واضح في استقلالية مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة في العمل السياسي.

الفقرات التي اتفقت عليها كافة عينة الدراسة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات) والعينة القصدية

(المنتخبات في الحكم المحلي) وجاءت بدرجة متوسطة

- الفقرة (1) ان المرأة العاملة تتردد في خوض تجربة العمل السياسي خشية من فقد وظيفتها عند الترشح.
- الفقرة (3) ان المرأة في مجتمع الطفيلة ان المرأة غير قادرة على ان تكون فاعلة في مواقع اتخاذ القرار مما يجد من منح صوتها لنظيرتها المرشحة.
- الفقرة (11)، (10) انما لا تتقبل فكرة ترشح المرأة لخوض تجربة العمل السياسي وان تم ذلك لا تفضل منح صوتها لمرشحة حاضرت التجربة من قبل.

الفقرة التي حصلت على اعلى متوسط حسابي بدرجة مرتفعة وأدنى متوسط حسابي بدرجة منخفضة من

وجهة نظر العينة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات)

- الفقرة (2) "تدعم عشيرتي المرشح الرجل مما يجعلني أخشى خوض هذه التجربة" اعلى متوسط حسابي وبدرجة مرتفعة.
- الفقرة (33) "اتمتع بالشعبية الاجتماعية مما يعد حافز لي لخوض تجربة العمل السياسي" ادنى متوسط حسابي وبدرجة منخفضة.

الفقرة التي حصلت على اعلى متوسط حسابي بدرجة مرتفعة وأدنى متوسط حسابي بدرجة من وجهة نظر

العينة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي)

- الفقرة (12) "لا يعي المجتمع من ناحية وصناع القرار من ناحية أخرى أهمية مشاركتي السياسية" اعلى متوسط حسابي وبدرجة مرتفعة.
- الفقرة (17) "لا اعتمد بشكل اساسي على السيدات لخوض تجربة العمل السياسي" اعلى متوسط حسابي وبدرجة مرتفعة.
- الفقرة (27) "اشعر في كثير من الاحيان بأنني امثل القدرة على خوض العمل السياسي دون الحاجة الى فرصة الكوتا النسائية" أدنى متوسط حسابي وبدرجة منخفضة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني: السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغيرات الدراسة تم اجابة السؤال من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى

إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغيرات الدراسة الديمغرافية (الحالة الاجتماعية، المهنة، العمر، المؤهل العلمي) على النحو الآتي:

الجدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

											الحالة الاجتماعية	
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد ارملة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد مطلقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد متزوجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد عزباء	
												-
0.24	3.21	148	0.23	3.04	118	0.48	2.83	331	0.46	2.91	4.3	العينة العشوائية

يبين الجدول (3) ان هنالك فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، أي ان الحالة الاجتماعية للمرأة في محافظة الطفيلة ذات علاقة بدرجة استقلالية مشاركتها في العمل السياسي كناخبة ومرشحة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين المتعدد والجدول (7) يبين النتائج.

الجدول (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغير المهنة

						المهنة
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
		غير عاملة				
0.29	3.12	18	0.44	3.08	4	العينة القصدية
0.45	2.95	457	0.36	3.01	543	العينة العشوائية

يبين الجدول (4) ان هنالك فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المهنة، أي ان مهنة المرأة في محافظة الطفيلة (عاملة، غير عاملة) ذات علاقة بدرجة مشاركة المرأة في العمل السياسي، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين المتعدد والجدول (7) يبين النتائج.

الجدول (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغير العمر

												العمر
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
		60 فما فوق			59-40			39-29			-18 28	
-	3.44	1	0.21	3.12	12	0.29	3.08	8	-	3.02	1	العينة القصدية
0.18	2.90	110	0.46	3.08	244	0.39	3.01	293	0.44	2.80	353	العينة العشوائية

يبين الجدول (5) ان هنالك فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير العمر، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين المتعدد والجدول (7) يبين النتائج.

الجدول (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة على اداة الاستبيان تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

												المؤهل العلمي
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد دراسات عليا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد بكالوريوس	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد دبلوم متوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد ثانوية عامة فما دون	
												-
0.42	3.26	124	0.38	2.95	386	0.44	3.02	137	0.28	2.90	353	العينة العشوائية

يبين الجدول (6) ان هنالك فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، اي ان المؤهل العلمي للمرأة في محافظة الطفيلة ذو علاقة بدرجة مشاركتها في العمل السياسي، وليبان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين المتعدد والجدول (7) يبين النتائج.

المرحلة الثانية

اختبار فرضيات الدراسة الصفرية من خلال ايجاد دلالة الفروق في اجابات عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية للدراسة على النحو الآتي:

الجدول (7)

تحليل التباين المتعدد لدلالة الفروق في اجابات عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية للدراسة

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	
.041	.164	.009	1	.009	الحالة الاجتماعية	العينة العشوائية
.032	.867	.046	2	.093	المهنة	
.098	.444	.024	2	.048	العمر	
.0031	.154	.008	2	.016	المؤهل العلمي	
		.054	66	3.539	الخطأ	
			72	510.696	المجموع	

			71	3.649	المجموع المصحح	العينة القصدية
.019	.161	.052	2	.023	الحالة الاجتماعية	
.037	.425	.032	1	.362	المهنة	
.028	.754	.005	2	.017	العمر	
.047	.265	.029	2	.362	المؤهل العلمي	
		.048	54	3.256	الخطأ	
			62	360.32	المجموع	
			61	3.542	المجموع المصحح	

متغير الحالة الاجتماعية

اختبار الفرضية الصفرية الأولى من وجهة نظر العينة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

يتبين من جدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف (0.041)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح الحالة الاجتماعية "أرملة" يليها (مطلقة، عزباء، متزوجة) على الترتيب بينما وجدت النتائج ان المرأة ذات الحالة الاجتماعية متزوجة هي الأقل استقلالية في المشاركة في العمل السياسي كناخبة.

اختبار الفرضية الصفرية الأولى من وجهة نظر العينة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

يتبين من جدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف (0.019)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح الحالة الاجتماعية "عزباء" يليها (مطلقة، أرملة، متزوجة) على الترتيب.

متغير المهنة

اختبار الفرضية الصفرية الثانية من وجهة نظر العينة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المهنة.

يتبين من جدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المهنة حيث بلغت قيمة ف (0.032). وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح "العاملة".

اختبار الفرضية الصفرية الثانية من وجهة نظر العينة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المهنة.

يتبين من جدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المهنة حيث بلغت قيمة ف (0.037). وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح "غير العاملة".

متغير العمر

اختبار الفرضية الصفرية الثالثة من وجهة نظر العينة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير العمر.

يتبين من جدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة ف (0.098). وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) أي ان متغير العمر ليس ذو علاقة بدرجة مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة كناخبة.

اختبار الفرضية الصفرية الثالثة من وجهة نظر العينة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير العمر.

يتبين من جدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير العمر حيث بلغت قيمة ف (0.028). وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح العمر " 40-59، بينما وجدت النتائج ان المرأة في محافظة الطفيلة ذات العمر 18-28 هي الاقل اقبال على المشاركة في العمل السياسي كمرشحة.

متغير المؤهل العلمي اختبار الفرضية الصفرية الرابعة من وجهة نظر العينة العشوائية (سيدات مجتمع الطفيلة كناخبات): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبين من جدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة ف (0.0031). وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح المؤهل العلمي "دراسات عليا". بينما وجدت النتائج ان المرأة في محافظة الطفيلة ذات المؤهل العلمي ما دون الثانوية العامة هي الاقل استقلالية في المشاركة في العمل السياسي كناخبة.

اختبار الفرضية الصفرية الرابعة من وجهة نظر العينة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبين من جدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استقلالية مشاركة المرأة (في محافظة الطفيلة) في العمل السياسي كناخبة ومرشحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة ف (0.047). وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح المؤهل العلمي "الدراسات العليا". بينما وجدت النتائج ان المرأة في محافظة الطفيلة ذات المؤهل العلمي ما دون الثانوية العلمي هي الاقل استقلالية في المشاركة في العمل السياسي كمرشحة.

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

اولاً: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تم في هذا الفصل مناقشة النتائج واقتراح بعض التوصيات في ضوءها، وهي كما يلي:

أظهرت نتائج الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كافة، العشوائية (سيدات محافظة الطفيلة كناخبات) والقصدية (المنتخبات في الحكم المحلي) أن:

- هنالك ضعف واضح في استقلالية مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة، ويعزى ذلك الى سيادة الثقافة الذكورية وتبعية المرأة للرجل المنبثقة من الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع في محافظة الطفيلة.
- تتردد المرأة العاملة في خوض تجربة العمل السياسي خشية من فقد وظيفتها عند الترشح. ويعزى ذلك الى نص البند (3) من المادة (18) من قانون البلديات والتي تتضمن المؤهلات التي يجب توفرها فيمن يرغب بالترشح كرئيس او عضو في الحكم المحلي " ألا يكون موظفاً او مستخدماً في اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة او بلدية ما لم يقدم استقالته قبل شهر من بدء موعد الترشح، كما يتوجب على محامي البلدية انهاء عقده معها خلال هذه المدة." فتصبح المشاركة في العمل السياسي للمرأة كخوض تجربة غير مضمونة النتائج مما يجعلها تفضل التمسك بعملها الذي يعتبر مصدر رزق لها ولعائلتها.
- ترى عينة الدراسة أن المرأة غير قادرة على ان تكون فاعلة في مواقع اتخاذ القرار مما يجد من تصويت السيدات لها ويعزى ذلك إذ لم تلمس سيدات مجتمع الطفيلة أثر واضح للمشاركة السياسية للمرأة المنتخبة في الحكم المحلي على نظيراتها من سيدات المجتمع في الخدمات التي تحتاجها المرأة على وجه الخصوص.
- لا تتقبل عينة الدراسة فكرة ترشح المرأة لخوض تجربة العمل السياسي وان تم ذلك لا تفضل منح صوتها لمرشحة خاضت التجربة من قبل ويعزى ذلك لعدم وعي سيدات المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي من جهة وعدم فعالية المرأة المنتخبة في الحكم المحلي من جهة أخرى.

كما اظهرت نتائج الدراسة من وجهة نظر العينة العشوائية (سيدات محافظة الطفيلة كناخبات) ما يلي:

- تنتمي المرأة في محافظة الطفيلة للعشيرة وترى ان العشيرة تقبل على دعم المرشح الرجل عند خوض تجربة العمل السياسي مما يضطرها الى منح صوتها للمرشح الرجل الذي تدعمه العشيرة بغض النظر عن اي ميزات أو مؤهلات لباقي المرشحين، ويعزى ذلك الى تبعية المرأة في محافظة الطفيلة للعشيرة مما يضطرها الى منح صوتها للمرشح الرجل الذي تدعمه العشيرة إذ تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (طهبوب، 2003).

- لا ترى المرأة في محافظة الطفيلة ان لديها شعبية اجتماعية كافية تحفزها لخوض تجربة العمل السياسي بشقيها ناخبة ومرشحة ويعزى ذلك الى عدم ايلاء العمل الاجتماعي والتطوعي أهمية في حياة المرأة وتمسكها بالصورة النمطية للمرأة كربة منزل ونظرتها بأن العمل المجتمعي والتطوعي غير مجدي.
- المرأة ذات الحالة الاجتماعية ارملة في الاكثر استقلالية في المشاركة في العمل السياسي في حين ان المرأة ذات الحالة الاجتماعية متزوجة الاقل استقلالية في المشاركة في العمل السياسي، ويعزى ذلك لسلمة الرجل كرب للأسرة على زوجته والتدخل في كافة شؤونها وقرار اختيارها المرشح بدعمه في ذلك العرف المجتمعي والعادات والتقاليد والوضع الاقتصادي.
- المرأة العاملة أكثر استقلالية في المشاركة في العمل السياسي في حين ان المرأة غير العاملة هي الاقل استقلالية في المشاركة في العمل السياسي، ويعزى ذلك الى تمتع المرأة العاملة بالاستقلال المالي مما يجعلها تتحرر لحد ما من سلمة الرجل في اختيار المرشح الذي تراه أكثر كفاءة لتمثيلها في العمل السياسي.
- متغير العمر ليس ذو علاقة بدرجة مشاركة المرأة في محافظة الطفيلة، ويعزى ذلك الى ان الرجل بصورته المتسلطة يدفع المرأة للانتخاب بغض النظر عن عمرها (وهذا مثبت بارتفاع نسبة مشاركة المرأة الكمية في العمل السياسي كناخبة حسب احصائيات دائرة الاحصاءات العامة / وزارة التخطيط 2019 بنسبة (61%) مقارنة مع الذكور (39%)، وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الرواشدة & العرب (2016).
- المرأة ذات المؤهل العلمي دراسات عليا الاكثر استقلالية في المشاركة في العمل السياسي و يعزى ذلك لدرجة وعي المرأة الحاصلة على مؤهل علمي دراسات عليا وقدرتها على انتقاء من يمثلها بالعمل السياسي (الحكم المحلي) من ناحية وقيمتها المجتمعية بين افراد اسرتها وعشيرتها ومجتمعها من ناحية أخرى، في حين ان المرأة ذات المؤهل العلمي ما دون الثانوية العامة الاقل استقلالية في المشاركة في العمل السياسي، ويعزى ذلك لنظرة الاسرة والمجتمع الدونية للمرأة غير المتعلمة ذات المؤهل العلمي ثانوية عامة فما دون وهيمنة الرجل في العائلة عليها واتباعها بسهولة لقرار العائلة والعشيرة من جهة وعدم وعيها بأهمية مشاركتها كناخبة في العمل السياسي واختيار من يمثلها من جهة أخرى.

بينما أظهرت نتائج الدراسة من وجهة العينة القصدية (المنتخبات في الحكم المحلي) ما يلي:

- لا يعي المجتمع من ناحية وصناع القرار من ناحية أخرى أهمية مشاركتي السياسية، اي ان المرأة التي ترشحت في الدورة الحالية في الحكم المحلي ترى ان المجتمع المتمثل بالسيدات وصناع القرار لا يدركون أهمية مشاركتها في العمل السياسي، ويعزى ذلك لقلّة وعي المرشحة بالعمل السياسي مما يجعل الرجل يتمتع بسلمته على المرأة مجدداً ليس فقط في المنزل وانما ايضاً داخل الحكم المحلي فيتم تنسيبها للجان غير الفاعلة ويمارس عليها كافة اوجه الضغط للتصويت للقرارات التي يراها أكثر ملائمة.
- عدم اعتماد المرأة المرشحة بشكل اساسي على السيدات عند خوضها تجربة العمل السياسي، ويعزى ذلك لثقافة المرشحة النابعة من واقع حياتها كأمراة في محافظة الطفيلة تدرك ان النساء يتبعن الذكور وتعتقد ان دعم الذكور لها هو السبيل للفوز.

- ان الكوتا النسائية قد تكون فرصة لإيصال المرأة للمشاركة في العمل السياسي ولكن المرأة في محافظة الطفيلة يمكنها خوض العمل السياسي دون الحاجة للكوتا النسائية من وجهة نظرها ويعزى ذلك لتجربة الواقع، إذ خاضت المنتخبات المنتخبات في الدورة الاخيرة تجربة المنافسة بمعزل عن الكوتا لتحصد مقاعد عديدة في العملية الانتخابية معتمدة على قاعدة ذكورية قد يكون منشأها الاسرة بهدف تحسين الوضع المادي للمرأة واعتبار العمل السياسي فرصة عمل للمرأة مؤهلها العلمي ما دون الثانوية العامة اتاح لها قانون البلديات الاردني خوض العمل السياسي من ناحية وفرصتها في الحصول على عمل متدنية في ظل ازدياد عدد الخريجين المؤهلين للعمل من ناحية أخرى إذ ان نسبة المنتخبات غير العاملات الحاصلات على مؤهل علمي ما دون الثانوية العامة مرتفعة.

- المرأة ذات الحالة الاجتماعية عزباء الاكثر استقلالية في المشاركة في العمل السياسي اما الاقل استقلالية فهي المرأة ذات الحالة الاجتماعية متزوجة، ويعزى ذلك لقدرتها وتمكنها من التخلي عن قرار العشيرة للترشح والمشاركة في العمل السياسي بينما وجدت النتائج ان المرأة ذات الحالة الاجتماعية متزوجة هي الاقل استقلالية في المشاركة في العمل السياسي كمرشحة ويعزى ذلك لارتباطها بعشيرة الاسرة من ناحية وعشيرة الزوج من ناحية أخرى مما يزيد من فرصة هيمنة السلطة الذكور.

- المرأة ذات المهنة غير عاملة الاكثر اقبال على المشاركة في العمل السياسي في حين ان المرأة العاملة هي الاقل اقبال على المشاركة في العمل السياسي، ويعزى ذلك لعدم خشيتها من فقد الوظيفة وسعيها للحصول على فرصة عمل من خلال ترشحها تكون مصدر دخل لها وعلى الاغلب يكون الهدف من الترشح في مثل هذه الحالة هو الحصول على وظيفة ومصدر دخل بعيداً عن الوعي بأهمية مشاركتها بالعمل السياسي ودون امتلاكها وعي سياسي كافي لخوض التجربة وهذا ما يمثله واقع مشاركة المرأة في العمل السياسي اليوم في حين ان المرأة العاملة هي الاقل اقبال على المشاركة في العمل السياسي كمرشحة ويعزى ذلك لخشية المرأة العاملة من فقد وظيفتها في حال خوض تجربة الترشح للمشاركة في العمل السياسي دون اجتيازها بنجاح.

- المرأة ذات المؤهل العلمي دراسات عليا الاكثر استقلالية في المشاركة في العمل السياسي ويعزى ذلك لدرجة وعيها ومكانتها الاجتماعية والقدرة على كسب تاييد اسرتها وعشيرتها في حال الترشح. في حين أن المرأة ذات المؤهل العلمي ما دون الثانوية العلمي الاقل استقلالية في المشاركة في العمل السياسي، ويعزى ذلك لقلّة وعيها وسهولة توجيهها من خلال الرجل والاسرة والعشيرة للترشح بهدف الحصول على فرصة عمل وتحسين وضعها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الاسر في محافظة الطفيلة.

- المرأة ذات العمر (40-59) الاكثر اقبال على المشاركة في العمل السياسي، ويعزى ذلك لدرجة وعي المرأة في سن الاربعينيات وبدء تجاوز مرحلة الصورة النمطية للمرأة كأمر رب منزل إذ تجد المرأة في هذا العمر ان اطفالها أصبحوا في سن الشباب ولم يعودوا بحاجة كالصغر فتجد نفسها متفرغة للمشاركة في العمل السياسي من جهة وتجد ان المشاركة تغطي نوع من الفراغ الذي تعيشه المرأة في مثل هذا العمر بعد انشغال ابناءها بمستقبلهم. وتعد المرأة ذات العمر (18-28) الاقل اقبال على المشاركة في العمل السياسي ويعزى ذلك لنص البند رقم (1) من المادة رقم (18) لقانون

انتخاب البلديات والمتعلقة بالمؤهلات الواجب توفرها فيمن يرغب بالترشح للمشاركة في العمل السياسي (الحكم المحلي) رئيس او عضو " ان يكون قد أكمل خمسا وعشرين سنة شمسية من العمر " ولا تكون المرأة متهية في هذه المرحلة العمرية لخوض تجربة الترشح وبفارق ثلاث سنوات غير كافيات لتهيئة المرأة لخوض التجربة لا سيما وأنها تكون في بداية حياتها العملية او الاسرية كربة اسرة.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الباحثة بما يلي:

- توجيه أصحاب القرار لتصميم برامج ارشادية وورش تدريبية من شأنها رفع مستوى الوعي السياسي للمرأة في محافظة الطفيلة كناخبة وأهمية مشاركتها الفاعلة.
- توجيه أصحاب القرار لإعادة النظر في البند رقم (3) من المادة رقم (18) من قانون البلديات والتي تتضمن المؤهلات التي يجب توفرها فيمن يرغب بالترشح كرئيس او عضو في الحكم المحلي " ألا يكون موظفا او مستخدما في اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة او بلدية ما لم يقدم استقالته قبل شهر من بدء موعد الترشح، كما يتوجب على محامي البلدية انهاء عقده معها خلال هذه المدة." واستبدال الاستقالة بإجازة من دون راتب لحين انتهاء المشاركة في العمل السياسي.
- توجيه المختصين والباحثين لإجراء دراسة ميدانية تهدف الى قياس درجة فعالية العمليات في العمل السياسي (الحكم المحلي) في اتخاذ القرارات والتأثير المجتمعي الفاعل.
- تأهيل وتدريب العاملين في العمل السياسي (الحكم المحلي) على القوانين والانظمة الناظمة لطبيعة عملهن وتوعيتهن بالقوانين الناظمة للعمل السياسي.
- دعوة المنظمات في المجتمع المدني وأيضاً المؤسسات الحكومية المعنية لتصميم ورش تدريبية من شأنها دمج سيدات المجتمع في العمل الاجتماعي والتطوعي لتوعيتهن بأهمية العمل المجتمعي لما للخبرة الاجتماعية من أثر واضح على استقلالية المرأة في خوض العمل السياسي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو رمان، حسين. (2007). تطور المشاركة السياسية للمرأة الاردنية في البلديات، واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي.
- الرواشدة، علاء زهير & العرب، أسماء ربحي. (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال.
- الخاروف، أمل محمد علي & ساهرة النابلسي. (2011). واقع المرأة الأردنية واحتياجاتها في المجالس البلدية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد (4) العدد (1).
- العزام، عبد المجيد، كاتي، هادية خزنة & الخاروف، أمل. الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن: دراسة استطلاعية.
- الهيئة المستقلة للانتخاب (<https://www.iec.jo/ar>) 2020/7/11.
- مركز ثريا للدراسات والتدريب 7 <http://www.thoriacenter.org/index.asp>
- <http://irckhf.org/ar/information-and-research-center-king-hussein-foundation>

المراجع باللغة الإنجليزية

- Akande, A. R. (2007). The evolution of women in Middle Eastern Politics: Opportunities for women in parliament. *Fletcher School*.
- King Hussein foundation, Information and Research Center. (2019) Gender Development Needs In Tafilah Baseline Report.

الملاحق

الملحق (1)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

جمعية سيدات الطفيلة الخيرية

عزيتي المرأة:

تجري جمعية سيدات الطفيلة الخيرية دراسة بعنوان (المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الطفيلة ناخبة ومرشحة " واقع وتحديات") وذلك استكمالاً لمشروع (صوتي قراري: تمكين النساء في جنوب الاردن (محافظة الطفيلة، الكرك، معان) على المشاركة الفاعلة في الحياة المجتمعية والسياسية)، لذا عزيتي المرأة نرجو التكرم بقراءة فقرات اداة الدراسة (الاستبيان) والاجابة عليها بصدق وبما تراه مناسباً ليتسنى للجمعية قياس المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الطفيلة ناخبة ومرشحة " واقع وتحديات" علماً بأن هذه المعلومات ستعامل بسرية تامة وسيتم استخدامها فقط لأغراض البحث العلمي.

وتعرف المشاركة السياسية: عملية اجتماعية سياسية تلعب من خلالها المرأة دوراً رئيسياً في الحياة السياسية لمجتمعها، بحيث تكون لها فرصة المشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع من خلال الترشح والانتخاب للمناصب السياسية " الحكم المحلي".

البيانات الشخصية:

الحالة الاجتماعية: عزباء () متزوجة () مطلقة () أرملة ()

المهنة: عاملة () غير عاملة () .

العمر: 18-28 () 29-39 () 40-59 () 60- فما فوق () .

المؤهل العلمي: ثانوية عامة فما دون () دبلوم متوسط () بكالوريوس () دراسات عليا () .

الإجابة					الفقرات	رقم الفقرة
ابدأ	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً		
					أخشى ان أفقد وظيفتي في حال ترشحي للمشاركة في العمل السياسي.	1.
					تدعم عشيرتي المرشح الذكر مما يجعلني أخشى خوض هذه التجربة.	2.
					ارى ان المرأة غير قادرة على ان تكون فاعلة في مواقع اتخاذ القرار.	3.
					تدني المستوى التعليمي يجد من مشاركتي في العمل السياسي كناخبة ومرشحة.	4.
					من الصعب تحمل الابعاء المادية جراء الحملات الانتخابية لذا لا أفكر بخوض تجربة العمل السياسي كمرشحة.	5.
					قرار الترشح واختيار المرشح هو قرار عائلة ولا أستطيع ان استقل برأي في الانتخاب والترشح.	6.
					أقبل اراء عائلتي في اختيار المرشح ولكني امنح صوتي لمن اراه كفوء لذلك.	7.
					من الصعب ان امنح صوتي للمرشحة المرأة في حال ترشح أحد ابناء عشيرتي الرجال.	8.
					خبرتي في العمل الاجتماعي تساهم في استقلالية خوضي العمل السياسي كناخبة ومرشحة.	9.
					لا أفضل منح صوتي لمرشحة خاضت التجربة من قبل.	10.
					لا اتقبل فكرة ان تكون المرأة مرشحة لخوض العمل السياسي.	11.
					ليس لدي وعي كافي بالعمل السياسي.	12.
					لا يعي المجتمع من ناحية وصناع القرار من ناحية أخرى اهمية مشاركتي السياسية.	13.
					ضعف التواصل مع سيدات المجتمع بسبب عدم تقبل المجتمع لوجود مقر انتخابي لي كمرشحة يحول دون مشاركتي في العمل السياسي.	14.
					لا أهتم كثيراً للبحث عن المرشحة في دائرتي الانتخابية.	15.
					لم أفكر من قبل بخوض تجربة الانتخابات والمشاركة في العمل السياسي.	16.
					لا اعتمد بشكل اساسي على السيدات لخوض تجربة العمل السياسي.	17.

الإجابة					الفقرات	رقم الفقرة
ابداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً		
					لا تقبل السيدات على تقديم المساهمة الفاعلة في تمويل الحملات الانتخابية لي كمرشحة.	18.
					لا يوجد منظمات وجمعيات نسائية متخصصة وفاعلة تساعد في توعية المرأة للمشاركة في العمل السياسي.	19.
					لا يولي الاعلام شؤون المرأة الاهتمام الكافي في المجال السياسي.	20.
					تركيز الاعلام على الصورة النمطية للمرأة كربة منزل.	21.
					قد امنح صوتي للمرأة بغض النظر عن عشيرتها ومستواها التعليمي وخلفيتها الاجتماعية فقط تحيز لجنسها.	22.
					المرأة في الموقع السياسي أقدر على تفهم حاجياتي والشعور بها.	23.
					عدم فعالية المرأة في العمل السياسي في الدورات السابقة يجد من فرصتها في منحها صوتي.	24.
					اتردد في طلب المساعدة من السيدات عند خوض العمل السياسي.	25.
					لا اشعر بالحرج عند اقامة مقر انتخابي للسيدات.	26.
					اشعر في كثير من الاحيان بأنني امتلك القدرة على خوض العمل السياسي دون الحاجة الى فرصة الكوتا النسائية.	27.
					تنافس أكثر من مرشحة على مستوى العشيرة الواحدة يجد من فرصتي في المشاركة	28.
					اعتقد ان الرجل لديه قدرة أكبر من المرأة على خوض تجربة العمل السياسي.	29.
					غالباً انصاع الى دعم المرشح الذي افرزته العشيرة بغض النظر عن جنسه.	30.
					لا تتقبل عشيرتي خروج صوتي خارج العشيرة.	31.
					عدم وجود منافس لي من عشيرتي يزيد من فرصة نجاحي.	32.
					اقتنع بالشعبية الاجتماعية مما يعد حافز لي للمشاركة في العمل السياسي.	33.
					لدي وعي سياسي كافي يؤهلني لخوض تجربة العمل السياسي كناخبة ومرشحة.	34.
					من السهل على التواصل مع السيدات من خلال الزيارات المنزلية لكسب الدعم.	35.
					يعد ارضاء اسرتي من اهم الاولويات لدي عند مشاركتي السياسية كناخبة.	36.

الإجابة					الفقرات	رقم الفقرة
ابداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً		
					خوضي للعمل السياسي كـ امرأة غير عاملة بهدف الحصول على فرصة عمل ذات دخل جيد.	.37
					عند ممارسة الضغط على كـممتخبة للاختيار بين عملي كـربة أسرة وعملي السياسي أفضل أن اختار الاستمرار في العمل السياسي.	.38